أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/03م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

عباس:لن يكون في غزة سوى سلاح شرعي واحد 3

الرئيس: لا توجد دولة فلسطينية دون إتمام المصالحة والوحدة..... 4

الرئيس عباس: تمكين الحكومة من الاجهزة الامنية والمعابر والوزارات شرط لوقف الاجراءات ضد غزة 5

مسئول أمريكي رفيع: نرغب بسيطرة السلطة على غزة 7

المحمود:فتح وحماس تجتمعان في القاهرة الاثنين المقبل..... 8

المصالحة أمام اختبار الضمانات المصرية 9

أبو زايدة: جهود "محمد دحلان" فتحت الباب أمام حماس تجاه مصر.. وساهمت في ما يجري اليوم في غزة..... 11

"لعبة" المصالحة الفلسطينية 12

الحمد الله في غزة... رئيساً للحكومة وليس زائراً..... 18

بين يدي المصالحة بين فتح وحماس: ما الذي تغير حتى تنجح؟ 20

لماذا نَتردّد في المُشاركة بمَهرجان فَرح المُصالحة في غزّة؟ هل نَشهد تمهيدًا لـ"الصّفقة الكُبرى"؟ وما هي مَلامِحُها؟ وكيف خَرجت مصر الفائز الأكبر بإبعادها خَصميها القَطري والتّركي؟ وكيف سَيتم التّعاطي مع أخطر مَلفّين: الأمن والصّواريخ؟ فَتّش عن دحلان؟ 23

المصالحة الفلسطينية.. انتصار فكرة الدولة؟..... 26

الحمد الله: سنعمل على حل قضية الموظفين في إطار اتفاق القاهرة..... 28

البيت الأبيض : " اي اتفاق لن يتم و لا مكان لحماس قبل .. ؟!..... 29

أمريكا ترحب بجهود المصالحة الفلسطينية 30

كيف علق دحلان على عودة حكومة الوفاق إلى غزة؟..... 31

فرصة المصالحة وحقيقة رفع الفيتو عنها 33

عباس:لن يكون في غزة سوى سلاح شرعي واحد

رام الله – صفا 3\19\2017

قال الرئيس محمود عباس، الاثنين، إنه على غير عجلة من أمره في رفع الإجراءات العقابية الأخيرة التي اتخذها ضد غزة.

وأوضح عباس في لقاء على قناة "cbc" إن الإجراءات الأخيرة لن ترفع قبل أن تتمكن الحكومة من استلام المعابر والوزارات والأجهزة الأمنية بشكل كامل.

وفيما يخص سلاح المقاومة في غزة. قال عباس: "لو شخص من فتح في الضفة حامل سلاح غير السلاح الشرعي أنا اعتقله وهذا ما سأعمل إليه في غزة. يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد".

واعتبر عباس أن حماس لجأت للمصالحة بعد إجراءاته الأخيرة ضد غزة. وقال: "نحن لم نفعل سوى تقليص الدعم في الموازنة بنسبة لا تتعدى 22%، صحيح انه أثر على الكهرباء والمياه، ولكن هذا ما جلب حماس للمصالحة لأنها لا تمتلك أن تصرف مليار ونصف سنويا على غزة".

وأكد عباس رغبته الشديدة في أن تتم المصالحة، وتعود اللحمة إلى الشعب الفلسطيني، لأنه لا دولة دون أن تكون هناك وحدة.

ورفض عباس بشدة تدخل أي دولة في الشؤون الفلسطينية الداخلية، باستثناء دولة مصر التي يتوافق عليها الجميع.

وأقرّ عباس بوجود اختلافات مع حركة حماس كونها "حركة إسلامية" ولم تخرج عن ثوبها في تعديل ميثاقها الأخير، لكنه استدرك بأنها تبقى جزء من الشعب الفلسطيني.

وأثارت تصريحات عباس ردود فعل مستهجنة ومستغربة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كونها أتت في ظل حالة من التفاؤل بقرب انتهاء الانقسام وإتمام المصالحة الداخلية.

وأبدى كثير من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي عن خشيتهم بتوقف عجلة المصالحة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه، خاصة في ظل الحديث عن سلاح المقاومة.

الرئيس: لا توجد دولة فلسطينية دون إتمام المصالحة والوحدة

بيت لحم –معا – 2017\10\3

قال محمود عباس أبو مازن، الرئيس الفلسطيني، إنه لا توجد دولة فلسطينية بدون إتمام المصالحة والوحدة، مضيفا أن الحكومة عادت إلى غزة لتمارس مهام أعمالها بالكامل.

وأضاف أبو مازن، في لقائه مع قناة "سي بي سي" المصرية، مساء الاثنين، أننا نختلف مع حماس في الأيدلوجية، لافتا إلى أنه لا يمكن أن ننكر أنهم جزء من الشعب الفلسطيني.

وأكد الرئيس أن هناك رغبة شديدة للوصول إلى المصالحة، ونتمنى تطبيقها على أرض الواقع، مشيرا إلى أنها ستعود الميزانية لقطاع غزة عقب استلام الحكومة مهامها.

واضاف أبو مازن، إنه شخصياً لا يفضل الترشح للانتخابات الرئاسية لكن إذا طلبه الشعب سيقدم على هذه الخطوة، مستطرداً: "أنا متفاءل أنه سيأتي الوقت الذي سنحصل فيه على دولة فلسطينية مستقلة ولكن ليس قريباً".

وقال أنه لا يعرف متى سيزور غزة ويتوقف ذلك على ما يتم على الأرض من إجراءات، لافتاً الى أنحماس حركة إسلامية، ويختلف معها فى الأيديولوجيا، وهم جزء من الشعب الفلسطيني.

وذكر أبو مازن، أنه إذا أرادت حماس الانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يلتزموا بقواعدها.

الرئيس عباس: تمكين الحكومة من الاجهزة الامنية والمعابر والوزارات شرط لوقف الاجراءات ضد غزة

رام الله – سما – 3\10\2017

اكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تصريحات له انه "عندما تتمكن الحكومة بشكل كامل من المعابر والاجهزة الامنية والوزارات سنرفع اجراءاتنا الاخيرة ضد غزة وانا مش مستعجل".

وأضاف الرئيس عباس خلال لقاء على فضائية سي بي سي "لدي رغبة شديدة جدا في أن تتم المصالحة الفلسطينية، مشيراً إلى "أنه بعد 11 سنة انقسام يجب أن تعود اللُحمة الفلسطينية".

وقال أنه لا دولة فلسطينية بدون الوحدة، مردفاً: "عندما قدمت حماس المبادرة تلقفناها مباشرة".

وأعرب عن رغبته في ان يتم التطبيق على الأرض ما تم الاتفاق عليه بالمصالحة، لافتاً أنه تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بتوافق كامل بين فتح وحماس.

وتابع عباس: "نحن لا نطلب شيئاً من حماس، وما نطلبه أن حكومة الوفاق الوطني التي شكلت في عام 2014، تعود إلى غزة لتمارس عملها كاملاً كما تمارسه في الضفة الغربية"، مردفاً :"لن أقبل أحد أن يتدخل في شئوننا الداخلية، باستثناء مصر، والرعاية المصرية موجودة والكل يقبلها، ومصر مهمة جداً بالنسبة لنا، ونحن جزء من أمنها القومي".

وأضاف عباس، أن المصالحة ستكون من أجل السلام ونتمنى أن يتم تطبيق ماتم الاتفاق عليه على الارض.

وتابع أن حماس قبلت بالمصالحة لان الظروف تغيرت ونحن ندفع 1.5 مليار دولار سنويا كميزانية لحماس في غزة.

وقال "حينما تتمكن الحكومة بشكل كامل من المعابر والاجهزة الامنية والوزارات سنرفع اجراءاتنا الاخيرة ضد غزة وانا مش مستعجل".

واضاف " لو شخص من فتح في الضفة حامل سلاح غير السلاح الشرعي سوف اعتقله وهذا ما سأعمل إليه في غزة يجب أن يكون سلاح شرعي واحد".

وتابع "نحن لم نفعل سوى تقليص الدعم في الموازنة بنسبة لا تتعدى 22%، صحيح انه أثر على الكهرباء والمياه، ولكن هذا ما جلب حماس للمصالحة لأنها لا تمتلك ان تصرف مليار ونصف سنويا على غزة".

وقال عباس، إنه شخصياً لا يفضل الترشح للانتخابات الرئاسية لكن إذا طلبه الشعب سيقدم على هذه الخطوة، مستطرداً: "أنا متفاءل أنه سيأتي الوقت الذي سنحصل فيه على دولة فلسطينية مستقلة ولكن ليس قريباً".

واشار الى، أنه لا يعرف متى سيزور غزة ويتوقف ذلك على ما يتم على الأرض من إجراءات، لافتاً أن بينهم وبين حماس خلافات وستبقى، فحماس حركة إسلامية، ويختلف معها في الأيديولوجيا، وهم جزء من الشعب الفلسطيني.

واكد أنه إذا أرادت حماس الانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يلتزموا بقواعدها، موضحاً أن عودة الجزء المستقطع من الميزانية لحماس سيكون بعد تمكين حكومة الوفاق على الأرض في غزة.

مسئول أمريكي رفيع: نرغب بسيطرة السلطة على غزة

القدس المحتلة – ترجمة صفا 3\10\2017

قال مصدر أمريكي مطلع إن حركة حماس لن تكون جزءا من حكومة فلسطينية مستقبلية طالمًا لا تعترف بشروط الرباعية الدولية وعلى رأسها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي.

ونقل موقع "والا" العبري عن مسئول كبير في البيت الأبيض قوله إن "الولايات المتحدة ترغب في سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وتخفيف معاناة السكان هناك".

ولفت إلى أن "أي اتفاق على حكومة فلسطينية تشارك فيها حركة حماس لن يمر دون تبني الحركة للشروط المسبقة الثلاثة للرباعية الدولية وهي الاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات ونبذ الإرهاب". على حد قوله.

وقال الموقع إن "الحديث يدور عن موقف تقليدي أمريكي منذ انتخابات العام 2006، إلا أن التصريح الأخير يعتبر الموقف الأمريكي الأول والمتعلق بإمكانية تحقيق المصالحة وإجراء الانتخابات وإمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية".

ووصل وفد من حكومة الوفاق إلى قطاع غزة اليوم برئاسة رئيس الحكومة رامي الحمد الله والوزراء ومسئولي هيئات حكومية وأجهزة أمنية وفق اتفاق مع حركة حماس.

وجاءت التطورات المتسارعة في ملف المصالحة عقب إعلان حركة حماس عن حل اللجنة الإدارية في غزة في 17 سبتمبر أثناء مباحثات أجرتها قيادة الحركة مع مسئولين مصريين.

المحمود:فتح وحماس تجتمعان في القاهرة الاثنين المقبل

غزة – صفا 3\10\2017

قال المتحدث باسم حكومة التوافق الوطني يوسف المحمود إن لقاءً سيجمع بين حركتي فتح وحماس يوم الاثنين المقبل في القاهرة، لبحث ملفات المصالحة الفلسطينية.

وأكد المحمود في حديثه لمراسل (صفا) أن جميع ملفات المصالحة والتي من بينها ملف دمج الموظفين والإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد غزة سيتم مناقشتها في العاصمة المصرية القاهرة.

وأضاف "حركتا فتح وحماس مصرتين على تجنب هذه العقبات لنجاح المصالحة؛ نحن جئنا اليوم لتنفيذ الخطوة الثانية من اتفاق القاهرة بعد حل اللجنة الإدارية ألا وهي تمكين حكومة الوفاق الوطني من عملها بغزة".

وأوضح المحمود أن الوفد الأمني المصري بغزة يتابع تحركات حكومة الوفاق بغزة أولاً بأول؛ للتأكد من سير الأمور وفق ما تم الاتفاق عليه وصولاً لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وحول استقبال وفد حكومة الوفاق بغزة قال "هذا يوم تاريخي للشعب الفلسطيني؛ لامسنا به كل الأجواء الإيجابية والشعبية، ووجدنا دعما واسعاً من شعبنا وفصائله لإنهاء الانقسام، ونأمل أن ننجح في إزالة آثاره".

وعلى صعيد الاجتماع الأسبوعي الذي ستعقده الحكومة غداً بمجلس الوزراء بمدينة غزة، أوضح المحمود أن الملف الرئيسي الذي سيتم نقاشه هو بحث أولويات الشعب الفلسطيني بغزة للبدء في تنفيذها فورًا.

وتابع حديثه "جميعنا اتفقنا لتوخي الحكمة والتروي للانطلاق بشكل صحيح؛ من أجل أن يصب ذلك في مصلحة شعبنا؛ لذا نحن بحاجة لوقت لإنهاء الانقسام الأليم الذي استمر لعقد من الزمن، ويحتاج ذلك وقت لإزالته ومساندة من الجميع".

ولفت المحمود إلى أن وزير الثقافة إيهاب بسيسو والأوقاف يوسف ادعيس قد تسلما وزارتيهما بغزة، مشيراً إلى أن بقية الوزراء في حكومة الوفاق سيتسلمون وزاراتهم غداً بالتوازي.

المصالحة أمام اختبار الضمانات المصرية

الرسالة نت 3\10\2017

لم يتغير شيء في المكونات السياسية منذ أربع سنوات في غزة ورام الله ومصر، إضافة لبقاء أزمة المصالحة الفلسطينية قائمة طيلة الفترة نفسها، مما يطرح تساؤلاً عن سبب الاندفاع المصري والاهتمام البالغ في تنفيذ المصالحة في هذا التوقيت.

فمن الواضح أن مصر تولي المصالحة الفلسطينية هذه المرة أهمية غير مسبوقة، من حيث حجم الجهد المبذول، إذ لم تكتفِ مصر بإيصال الطرفين أي حماس وفتح إلى نقطة اتفاق، بل تسعى لمتابعة التنفيذ بشكل ميداني، ومن أرفع مستوى بحضور وزير المخابرات العامة خالد فوزي.

وقالت مصادر أمنية لـ"الرسالة" أن وفدا من المخابرات وصل إلى غزة على مدار اليومين الماضيين تمهيدا لوصول الوزير غدا الثلاثاء.

وعند الحديث عن أسباب الاهتمام المصري البالغ في تنفيذ المصالحة فلابد من ذكر الأزمة الخليجية مع قطر التي تعتبر حليفا لحركة حماس في غزة، إذ ينطوي الأمر على محاولة لوقف تمددها السياسي، خصوصاً في القضية الفلسطينية، ويؤكد ذلك أن التقارب بين حركة حماس ومصر تزامن مع الأزمة في يونيو المنصرم بدعوة وفد رفيع المستوى بقيادة يحيى السنوار لزيارة القاهرة، وهذا ما ينسحب على الطرف التركي أيضا حيث العلاقة المتوترة بين مصر والإمارات مع تركيا منذ سنوات.

وإلى جوار السبب الأول، فإن الرغبة المصرية ومن خلفها الحلفاء السعودية والإمارات ترغبان في لعب دور سياسي على صعيد حل الصراع العربي (الإسرائيلي) من خلال تهيئة الأرضية المناسبة للبدء في مفاوضات ترعاها الولايات المتحدة بقيادة دونالد ترمب صاحب العلاقة القوية بالدول سابقة الذكر، وهذا لا يمكن تحقيقه بدون توحيد القرار الفلسطيني بين الضفة وغزة عبر بوابة المصالحة.

ولمصر حاجة خاصة في تحسين العلاقة مع حركة حماس، حيث ترغب الأخيرة في تغيير الواقع الإنساني الصعب في غزة بفعل الحصار الإسرائيلي والتضييق المصري، بينما أعين مصر تتجه نحو ضبط الأمن على الحدود مع الأرض المصرية الملتهبة ألا وهي سيناء، وبذلك تكن المصالح متبادلة بين الطرفين، إلا أن مصر وجدت في حاجة حماس مدخلا لتطبيق المصالحة مع الرئيس عباس.

وأمام المجتمع الدولي الذي يرغب بعودة الرئيس عباس وسلطته لتقلد زمام الأمور في غزة، تتقدم مصر بثوب المحقق لرغبات الجميع، ومحققاً لما لم يستطع عليه أي طرف عربي أو دولي طيلة السنوات الماضية، وهذا من شأنه أن يدعم الموقف المصري سياسيا، ويضيف نقاطا سياسية جيدة لصالحه.

وإضافةً للأسباب السابقة، فإن مصر تظهر رغبةً في تمهيد الطريق أمام مصالحة فتحاوية داخلية عقب الانتهاء من المصالحة بين حماس وفتح، وذلك بمحاولة إنهاء القطيعة بين قطبي الحركة محمود عباس ومحمد دحلان المقرب من النظامين المصري والإماراتي.

وبناءً على ما سبق، فإن مصر باتت مطالبة بإيجاد ضمانات حقيقية لتنفيذ المصالحة، خصوصاً لحركة حماس التي قدمت تنازلات واتخذت قرارات جريئة خلال تواجدها في ضيافة المخابرات الشهر الماضي، حيث حلّت اللجنة الإدارية ووافقت على تمكين الحكومة من عملها، والاتجاه لانتخابات عامة.

ومن المؤكد أن لدى مصر القوة السياسية التي تمكنها من إلزام طرفي الانقسام بتنفيذ المصالحة خلال المرحلة الحالية، وذلك بحكم الجغرافيا السياسية مع غزة التي تتواجد فيها حماس، والموقع السياسي في الإقليم لمصر وتأثيره على أي حراك سياسي تنوي السلطة التحرك في اتجاهه خلال المرحلة المقبلة.

وهذا ما أكد عليه الدبلوماسي المصري حسين هريدي مساعد وزير الخارجية الأسبق بقوله إن مصر حين تسعى لتنفيذ المصالحة الفلسطينية فإنها تعيش دورها الحقيقي اتجاه القضية الفلسطينية، حيث لا يمكن لأي طرف آخر أن يضغط على طرفي الانقسام حماس وفتح سوى مصر، فهي التي بيديها مفاتيح عدة ملفات تهم الطرفين.

وأوضح هريدي في اتصال هاتفي مع "الرسالة" أن من الواضح وجود قرار سياسي مصري يقضي بإنهاء الانقسام الفلسطيني في أقرب وقت، وتقديم كل ما يلزم لتنفيذ المصالحة، وهذا ما يظهر من حجم الاهتمام بالملف الفلسطيني وخصوصا المصالحة في الوقت الراهن.

وبيّن أن مصر حينما تنوي إنجاز ملف تسخر كل الإمكانات المتوفرة لديها في سبيل تحقيق ذلك، مؤكدا أن ما لدى مصر من أوراق سياسية يمكنها من الضغط على كلا الطرفين للالتزام باتفاق تحقيق المصالحة، وهذا ما سيظهر خلال الأيام المقبلة، لأنها ترى في الانقسام الفلسطيني مضرة للأمن القومي المصري.

وفي نهاية المطاف، تبقى الأيام المقبلة كفيلة بإظهار صدق النوايا لكل الأطراف المعنية بالمصالحة، ومدى قدرة مصر على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والبدء في مرحلة سياسية جديدة على صعيد القضية الفلسطينية، تكون مصر فيها البوابة الوحيدة.

أبو زايدة: جهود "محمد دحلان" فتحت الباب أمام حماس تجاه مصر.. وساهمت في ما يجري اليوم في غزة

أمد/ غزة: 3\10\2017

أعرب الدكتور "سفيان أبوزايدة" القيادي في تيار الإصلاح الديمقراطي بحركة "فتح" عن أمله في أن تكلل زيارة رئيس الحكومة "رامي الحمدالله" إلى قطاع غزة بالنجاح وأن ينتج عنها أن تلغي الحكومة كافة الإجراءات التي اتخذت ضد قطاع غزة كأولوية.

وأكد أبو زايدة في لقاء مع فضائية الكوفية على أن ما يجري اليوم في غزة هو نتاج للتفاهمات التي أجراها تيار الإصلاح في حركة فتح مع حركة حماس قبل 4 شهور.

وقال أبو زايدة إن:" التفاهمات التي توصلنا إليها مع حماس في القاهرة كان هدفها تحريك المياه الراكدة، وإعادة توحيد الوطن، إعادة غزة للوطن، وليس كما ادعى البعض".

وأكد أبو زايدة على أهمية الجهود الكبيرة التي بذلتها مصر للوصول إلى هذه المرحلة التي يعيشها أبناء شعبنا الفلسطيني الآن، لافتا إلى أن النائب "محمد دحلان" لعب دورا كبيرا في تشجيع الاخوة المصريين على عدم الابتعاد عن الملف الفلسطيني.

وأوضح أبو زايدة أن جهود دحلان فتحت الباب أمام حماس تجاه مصر وساهمت في استعادة الثقة بين الطرفين، مشيرا إلى أن دحلان ظل عامين كاملين يعمل من أجل فتح قناة بين حماس ومصر.

ولفت أبو زايدة إلى أن التغيير الراهن جرى بجهد الاخوة في مصر و بدعم سخي وعظيم من الإمارات.

وفيما يتعلق بـ"صفقة القرن" التي تجري الولايات المتحدة الأمريكية على صياغتها الآن قال أبو زايدة إنه "قد يكون هناك صفقة سياسية تطبخ في البيت الأبيض.. و في تقديري إن كانت هناك صفقة فهي غير ناضجة، وهي تتطلب حيطة وحذر فلسطينيا لمواجهتها لأنها ستكون حتما على حساب الشعب الفلسيطيني".

وشدد أبو زايدة على ضرورة أن يوحد الفلسطينيون صفوفهم في الوقت الراهن، وذلك لأن القادم كبير، بالإشارة للطبخة التي لم تنضج بعد في البيت الأبيض".

"لعبة" المصالحة الفلسطينية

محسن صالح الجزيرة نت 3\10\2017

لست متفائلاً بنجاح المصالحة الفلسطينية بالشكل الذي هي عليه، وإن كنت من أشد الراغبين في تحقيق وحدة وطنية حقيقية؛ وفي جمع طاقات الشعب الفلسطيني ضمن برنامج عمل جاد موجّه ضدّ العدو الصهيوني، ويوقف استنزاف طاقاتهم في نزاعاتهم الداخلية.

محمود عباس وقيادة حركة فتح يديرون المصالحة "كلعبة"، تهدف في النهاية إلى تطويع حماس تحت قيادتهم للشعب الفلسطيني، وتحت سقف التزاماتهم السياسية والأمنية وفق اتفاق أوسلو.

وفكرة "الإدارة" وليس "الحل" مشابهة إلى حدٍّ كبير لعملية إدارة "إسرائيل" للعبة التسوية السلمية مع عباس وفتح، لتطويعهم في النهاية لإرادة الاحتلال وتصوراته للحكم الذاتي الفلسطيني.

ويبدو "هجوم المصالحة" الحمساوي في الآونة الأخيرة "حباً من طرف واحد"، سيحرج قليلاً قيادة فتح (التي هي قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية) لكنها ستقوم باستيعابه.

ثم يتم تحقيق ما يمكن من مكاسب على الأرض بناء عليه، مع إفراغ المصالحة القائمة على الشراكة الوطنية من محتواها؛ ثم إعادة تصعيد الأزمة بحشر حماس في زاوية عدم الاستجابة لمتطلبات جديدة للمصالحة حسبما ترتئيها قيادة فتح.

والذين هللّوا لنجاح المصالحة هذه المرة... ربما استعجلوا كثيراً، لأن الأمر بدا من ناحية وكأن حماس كانت هي العقبة وأن إجراءاتها ستحل المشكلة، ولأنهم من ناحية ثانية لم يعطوا التقدير الحقيقي لجوهر الخلاف الفلسطيني.

***

يبدو موضوع المصالحة وكأن شخصين اتفقا مضطرين على ركوب سيارة واحدة، واضطر أحدهما للتسليم للآخر بأن يجلس خلف مقود السيارة، غير أن السيارة لم تستطع التحرك لأن كلاً منهما اختار اتجاهاً لمسار السيارة معاكساً لمسار زميله؛ ورأى كل منهما أن الموافقة على تحرك أي منهما بالاتجاه الذي يريده تعني دمار السيارة وضياع الوقت والفرص.

واختلفا في الدليل "المانيول" الذي يمكن الرجوع إليه، كما اختلفا في قوانين السير التي سيلتزمان بها في تحرك السيارة، وتفسير العلامات الإرشادية على الطريق، واختلفا إن كانا سيعبئانها بالبنزين أو بالديزل؛ كما اختلفا في من يمكنه أن يركب معهما.

وعندما حانت لحظة الركوب، اختلفا على نوع السيارة إن كانت صناعة وطنية أم إقليمية أم أجنبية. كما اختلفا على كيفية تغطية تكاليفها، ومن الجهة التي "سترعاها" وستقوم "بصيانتها"، ومن أين سيحصلون على قطع غيارها!!

إن أخطر ما في الأمر أن اختلاف الاتجاه يفقد أي شخصين ابتداء مبرر ركوب سيارة واحدة؛ وكذلك فإن اختلاف الاتجاه في المصالحة، يفقد الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه مشروع وطني جاد.

هذا النوع من شراكات "الضرورة والاضطرار" يسهل نسفه وإفشاله، في أي فرصة يشعر فيها أي طرف بعدم حاجته للطرف الآخر، أو عندما تحين له الفرصة للاستقواء بقوى خارجية لتركيع وتطويع وتهميش شريكه.

وهذا النوع من الشراكة يجنح إلى إدارة تقاطعات المصالح، وإلى التعامل التكتيكي مع الأمور البسيطة واليومية، وليس القضايا الجوهرية والكبرى. فإذا كانت ثمة رغبة في إدارة من هذا النوع، فلتتم مصارحة الفلسطينيين والعالم بذلك، حتى نخفض سقف التوقعات، ولنتعامل مع الأمر "كإدارة أزمة" وليس "كإدارة شراكة".

***

يُبَسِّط عدد من المحللين الخلاف الفلسطيني في كونه "صراعاً على السلطة"؛ ولكن هذا ليس جوهر المشكلة في الشأن الفلسطيني؛ مع الإقرار بأن الصراع على السلطة هو أحد أوجه المشكلة.

إذ لو كان الأمر مجرد صراع من هذا النوع لأمكنت تسويته بالتوافق على آليات عادلة وشفافة، وضمانات للأطراف المتصارعة "المتصالحة" بأن تأخذ حجمها التشريعي والقيادي التنفيذي، حسبما تمليه القواعد الانتخابية والديمقراطية والشورية... والتداول السلمي للسلطة.

جوهر المشكلة يكمن في أن أطراف الخلاف الفلسطيني مختلفون في الثوابت وفي المرجعيات (الميثاق الوطني)، وفي البرنامج الوطني، وفي الأولويات، وفي إدارة الأطر الوطنية الكبرى.

ومما يعقد المشكلةَ التدخلُ الخارجي الإسرائيلي والعربي والإقليمي والدولي، واستقواء بعض أطراف الخلاف بذلك، كما يُعقِّدها عدم وجود الجميع تحت بنية مؤسسية جامعة يحتكمون إليها، وأزمة الثقة الطويلة، والتشتت الجغرافي.

هناك اختلاف على الثوابت نفسها وأولها تعريف فلسطين نفسها؛ فقيادة فتح تنازلت عن نحو أربعة أخماس فلسطين التاريخية واعترفت بـ"إسرائيل" وشرعيتها، وبنت برنامجها على أساس حل الدولتين؛ بينما ترفض قيادتا حماس والجهاد التنازل عن أي جزء من فلسطين وترفض الاعتراف بـ"إسرائيل".

وبناء على ذلك، دخلت فتح في اتفاقيات أوسلو التي فرضت عليها التزامات حقيقية مرتبطة بالتزام التسوية السلمية، وعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، ونبذ العنف، وبإدارة حكم ذاتي (السلطة الفلسطينية) تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، ومحكوم سياسياً واقتصادياً وأمنياً بالشروط الإسرائيلية الأميركية الغربية.

فقد أملت حركة فتح من ذلك تحويل هذا الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة في بضع سنين، لكنها تجد نفسها بعد 24 عاماً تدير سلطة تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم تطلعات الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، فإن قيادة فتح وأنصارها أعادوا إدارة حياتهم "النضالية" ضمن سقف السلطة في رام الله، وتكونت طوال سنوات شبكة من المصالح وطريقة حياة اجتماعية اقتصادية تحت هذا السقف.

أما حماس ومعها باقي الفصائل العشر فقد رفضت اتفاقات أوسلو واستحقاقاتها، وتابعت المقاومة المسلحة؛ وعندما اضطرت للتعامل أو التعايش مع السلطة الفلسطينية حاولت السعي "لتثويرها" أو تطوير دورها في خدمة الشعب الفلسطيني دون دفع استحقاقات أوسلو.

وهو ما يرفضه الإسرائيليون والأميركان وحلفاؤهم... الذين يضعون الالتزام بشروط الرباعية الدولية الأربعة (وعلى رأسها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ووقف المقاومة، والموافقة على ما وافقت عليه منظمة التحرير بشأن مسار التسوية السلمية).

وهو ما يضع حماس أمام طريق مغلق في قيادة السلطة أو في شراكة حقيقية فاعلة متوافقة مع برنامجها المقاوم، حيث ستُتخذ إجراءات الحصار والإسقاط والإفشال ضدها.

وهو ما يعني أن برنامج المصالحة أو الشراكة الذي سينزل على الأرض يجب أن يتضمن قبولاً –ولو ضمنياً– من حماس بأن الأمور المرتبطة بالقيادة والعمل التنفيذي والأجهزة الأمنية والعلاقات السياسية،

هي أمور من تخصص فتح أو مَن يَقبل بما قبلت به فتح. أي أن المطلوب في النهاية أن تبقى حماس على الهامش مهما كان حجمها وشعبيتها، إذا أرادت لمسار المصالحة الحالي أن يسير.

إن إدارة حماس لملف المقاومة ومتابعته سيعني بالنسبة لفتح خرقاً لالتزاماتها كقيادة للسلطة، وستَعدُّ المقاومة معوقاً لمسارها السياسي الوطني في الوصول إلى اتفاقيات تؤدي إلى تطبيق حل الدولتين، وبالتالي ستسعى إلى تفكيك المقاومة وضربها تحت ستار "سلطة واحدة... قرار واحد... أمن واحد"؛ فالسلطة في جوهرها هي عملية احتكار للقوة.

أما استمرار فتح في مسار التسوية السلمية فسيعني بالنسبة لحماس استمراراً في "المسيرة العبثية" لاتفاق أوسلو، وتضييعاً للحقوق والثوابت الفلسطينية، وتمكيناً للاحتلال من فلسطين؛ وبالتالي فإن حماس لن تتخلى عن مقاومتها وسلاحها.

وعلى ذلك، لن يطول الوقت الذي ستسعى فيه فتح –بعد استلام إدارة قطاع غزة– إلى محاولة السيطرة على الجوانب الأمنية والعسكرية وتفكيك العمل المقاوم؛ كما لن يطول الوقت الذي ستسعى فيه حماس لتوسيع وتقوية وتنشيط العمل المقاوم في الضفة الغربية، وهو ما سيؤدي –إن عاجلاً أو آجلاً– إلى مواجهات وأزمات تقود إلى إفشال المصالحة.

***

منذ نحو خمسين عاماً (صيف 1968) وحركة فتح تحتكر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وسلوك قيادتها على الأرض لا يقدم نموذجاً مشجعاً لديمقراطية شفافة أو شراكة أكفاء.

وعندما وقعت قيادة فتح اتفاق أوسلو لم تعبأ بالمعارضة الفلسطينية الشعبية والفصائلية الواسعة لها (الفصائل العشر)، وقامت باحتكار قيادة السلطة الفلسطينية وإدارتها التنفيذية وأجهزتها الأمنية منذ إنشائها. وعندما فازت حماس في انتخابات 2006 لجأت قيادة فتح إلى نزع صلاحيات أساسية من المجلس التشريعي ومن الحكومة، فضلاً عن تعطيل وإفشال حكومة حماس.

ومنذ حصول الانقسام وسيطرة فتح على الضفة وسيطرة حماس على القطاع سنة 2007؛ وقيادة فتح تعطي الشرعية لرئاسة السلطة وللحكومة التي يشكلها رئيس السلطة. أما المجلس التشريعي الذي يعطي الشرعية للحكومة ويحاسبها ويسقطها، فإنها تمنع انعقاده منذ عشر سنين.

وذلك لمعرفتها مسبقاً أيّ حكومة ستأخذ الشرعية وأي حكومة ستسقط، وأي حكومة سيُقرر أنها حكومة "انقلاب أسود"، وأي أجهزة أمنية سيحاسب ويضبط معاييرها ومسارها، وأي مدراء ومسؤولين وموظفين سيضع معايير تعيينهم أو إنهاء خدماتهم. وبالطبع فإن قيادة فتح تستفيد من بيئة عربية ودولية داعمة لها، بسبب التزامها بأوسلو واستحقاقاته.

بالنسبة لقيادة فتح وللدول العربية والأجنبية الممسكة بالملف الفلسطيني، فإن فوز حماس في الانتخابات القادمة لا يعني سوى إعادة إنتاج للأزمة من جديد بالحصار والإفشال والتعطيل.

وبالتالي فمن المرجح ألا تُجرى انتخابات لا تضمن فتح الفوزَ فيها، بعد أن تعلمت الدرس من الانتخابات السابقة؛ لأن المطلوب من الانتخابات هو نزع شرعية التمثيل الشعبي من حماس وخط المقاومة، وليس "إعادة إنتاج الأزمة" مرة أخرى. وهذه هي خلفية تأجيل الانتخابات البلدية السنة الماضية.

وحكومة عباس/ رامي حمد الله تريد تسلُّم قطاع غزة بصلاحيات كاملة، وهو ما وافقت عليه حماس مؤخراً؛ ولكن حكومة عباس لم تقدم شيئاً في إطار الشراكة الحقيقية. والعقلية نفسها تحكم إدارة منظمة التحرير، وعلى حماس ألا تتوقع شراكة حقيقية فيها حتى لو فازت في الانتخابات القادمة.

لقد تعاملت قيادة فتح ببرودة مع تنازلات حماس في قطاع غزة، وهي ترى أن هذه التنازلات إنما جاءت بسبب نجاح إجراءاتها (هي وحلفائها) في خنق قطاع غزة ووضعه في حالة انهيار اقتصادي، وبعد أن تستقر لها الأمور وتشعر بأنها في وضع أقوى ستقوم لاحقاً بالسعي للسيطرة على الأجهزة الأمنية وتفكيك العمل المقاوم.

***

لن تكون هناك مصالحة حقيقية ما دامت عقليات كهذه تدير القيادة الفلسطينية، وما دامت تستفيد من بيئة عربية ودولية وإسرائيلية تتوافق أو تتقاطع معها في التعامل مع حماس وقوى المقاومة.

وبالتالي، لن تكون هناك مصالحة حقيقية إذا لم يحدث تقدُّم حقيقي في الاتفاق على:

- مرجعية ومبادئ وأسس تحكم الأطراف (ميثاق وطني مثلاً).
- برنامج سياسي تُبنى عليه أولويات المرحلة، ويتم التعامل فيه بمعايير واضحة تجاه مسار التسوية ومسار المقاومة.

– آلية حقيقية لاستيعاب جاد لكافة القوى الفلسطينية بالداخل والخارج في منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتهم في تفعيلها وإعادة بنائها، وعلى أسس تعكس أوزان القوى الحقيقية، وتستفيد من الطاقات الهائلة للشعب الفلسطيني.

– استعداد جاد من كافة الأطراف لإدارة الاختلاف بشكل حضاري تحت سقف واحد، وبما يحفظ المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويمنع التدخل الخارجي وخصوصاً الإسرائيلي الغربي في الشأن الداخلي الفلسطيني.

وهذا من الناحية العملية يستحيل أن يكون تحت سقف اتفاق أوسلو واستحقاقاته، ودون مراجعة تجربة السلطة الفلسطينية وإعادة توجيهها وتوظيفها بشكل يخدم إرادة الشعب الفلسطيني، وليس إرادة الاحتلال الإسرائيلي.

***

في مقابلة قائد حماس في غزة مع شباب القطاع؛ قال –حسبما نقلته وكالة "سما"– إنه سيقدم تنازلات كبيرة جداً من أجل المصالحة، وكل تنازل سيكون "صاعقاً ومفاجئاً أكبر من الذي قبله"؛ وقال إنه "سيكسر عنق كل من لا يريد المصالحة سواء كان من حماس أو غيرها".

لست أدري إن كانت التعبيرات المستخدمة تعبّر بدقة عن قرار حماس المؤسسي، إلاّ أنها تصريحات تبرز مدى جدية حماس في تحقيق المصالحة. غير أن ما نخشاه وما نرجو ألا يحدث هو أن يجد السنوار –في نهاية المطاف– أن الطرف الذي يحتاج إلى كسر عنقه (لأنه يعوق المصالحة كما يفهمها) هو الطرف نفسه الذي سيقدم له تنازلات كبيرة جداً!! وأننا قد نعود إلى المربع الأول من جديد.

الحمد الله في غزة... رئيساً للحكومة وليس زائراً

عريب الرنتاوي الدستور 3\10\2017

عندما وقعت الحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع، لم يكن "الحسم/الانقلاب" قد تجاوز عامه الأول بكثير، يومها ومن على منبر قناة الجزيرة، دعوت الرئيس محمود عباس للذهاب إلى قطاع غزة، وأذكر أنني قلت: لو كان ياسر عرفات على قيد الحياة، لما تردد في عبور نفق من الأنفاق التي اشتهر بها القطاع، للوصول إلى غايته، تماما مثلما فعل عندما عاد متسللاً من تونس، شمال أفريقيا، إلى نهر البادر شمال لبنان ... لم أكن يومها أرمي إلى التشكيك بشجاعة الرئيس عباس، كما أنني لم أكن في معرض المفاضلة بين الرجلين، بل كنت أنطلق من رفض فكرة ترك القطاع لحماس وحدها، تحت أي ظرف ولأي سبب، وكلما كانت تلوح في الأفق بوادر مصالحة أو حوار، كنت أجدد التأكيد على الدعوة ذاتها.

مناسبة هذا القول، الاستقبال الشعبي الذي لقيه رئيس الحكومة ووفد السلطة وحركة فتح في القطاع، وهي مظاهر تذكر بالحشود الهائلة التي طالما تجمعت في غزة لإحياء ذكرى استشهاد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات واعياد انطلاقة الثورة... جماهير القطاع ملّت الأحادية، وسئمت اللون الواحد، وهي تريد العودة للتعددية الفلسطينية التي ظلت حبراً على ورق، واقتصرت على بعض المظاهر الشكلية طوال سنوات الانقسام العشر العجاف.

ولو كنت مقرباً من رئيس الحكومة الفلسطينية لهمست في أذنه بأن يأمر وسائل إعلام السلطة، بعدم وصف وصوله إلى غزة بـ "الزيارة"، فهذه "عودة الشيء إلى أصله"، وليست زيارة بأي حال، ورامي الحمد الله ليس زائراً أو سائحاً في قطاع غزة، بل رئيس حكومتها، حكومة عموم فلسطين ... ولكنت طلبت إليه أن يقسم وقته مناصفة ويوزعه بعدالة على شطري الوطن المحتل والمحاصر، فتلك ضمانة لتكريس الوحدة واختباراً لجدية الأطراف حيالها.

لا تستطيع الحكومة ورئيسها أن تغادر الضفة إلى غزة، فذلك سيعطي الانطباع بأن غزة هي فلسطين، وهي الدولة، وهذا ما تريده إسرائيل ... كما أنه لا يستطيع أن يكتفي بـ "زيارة" غزة بين الحين والآخر، فهذا يكرس "شكلانية" العلاقة بين السلطة والقطاع، وهذا ما تراهن عليه قوى الأمر الواقع في الضفة والقطاع على حد سواء ... وطالما أن الفلسطينيين اتفقوا على أن "لا دولة في غزة ولا دولة من دونها"، فإن من المنطقي أن يعمدوا إلى تحويل هذه المقولة إلى خطط وبرامج وتوقيتات وجداول زمنية للحكومة ورئيسها ووزرائها وقادة الأجهزة الأمنية، ولكل العاملين والمنتسبين من ذوي الصلة والعلاقة والاختصاص.

ولن أكتف بهذا، بل سأقترح جعل الخطوة التالية على جدول أعمال السلطة، قيام الرئيس عباس بالتنقل بين رام الله وغزة، وصرف جزء ليس باليسير من وقته في القطاع، وكذا الأمر بالنسبة لقادة الفصائل الأخرى، وبالأخص الذين أبعدوا عن غزة، طوعاً أو قسراً ... يجب خلق ديناميات اجتماعية، تجعل الاستئثار والتفرد أمراً متعذراً ... يجب تدعيم التعددية والشراكة وكسر احتكار السلطة وإنهاء مظاهر الهيمنة والأحادية.

لست هنا بصدد تعكير المزاج المعتدل لغالبية الفلسطينيين الذين يتابعون بارتياح مشوب الحذر والتخوف، الخطوات المتسارعة التي تتجر على طريق الحوار وإتمام المصالحة ... ولكن لم يعد جائزاً بعد اليوم، إدارة الظهر للقطاع، وتركه لحماس أو غيرها ... القطاع جزء من الكيان الفلسطيني، وإدامة الصلة الحيوية مع أهله وناسه، أمرٌ ضروري لربط ما عملت جغرافيا الاحتلال على تقطيع أوصاله.

ثمة مصاعب عديدة ما زالت تعترض طريق المصالحة وبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، بعضها سيخضع للحوار قريباً في القاهرة، وبوساطة مصرية نشطة، بعضها سينجز وقد تسهل تسويته ... لكن بعضها الآخر، سيحتاج إلى وقت وعناء وجهد، وربما لا تجري تسويته على موائد الحوار والتفاوض، بل سيترك إلى عامل الزمن وما يستبطنه نم تطورات وتفاعلات ...وبهذا المعنى، يجب على القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة، أن تجعل من فرصة المصالحة وسيلتها لاستنهاض دورها وتحريك الطاقات الكامنة لدى جمهورها وأعضائها، فمثل هذه اللحظة لا تتكرر كثيراً، وما ينطبق على قطاع غزة، ينطبق بالقدر ذاته على الضفة الغربية.

بين يدي المصالحة بين فتح وحماس: ما الذي تغير حتى تنجح؟

عزام التميمي عربي21 3\10\2017

أولاً، ما من شك في أن المحاصرين لقطاع غزة قد نجحوا، ووصلت ضغوطهم على سكان القطاع درجة الألم غير المحتمل، وبلغ الأمر حداً من السوء أجبر قيادة حماس على أن تبدي الاستعداد لتقديم تنازلات لم تكن متصورة من قبل. حتى الآن لم تتضح الصورة إزاء هذه التنازلات، لأن الضبابية مازالت تكتنف المشهد، لكن من الواضح أن حماس إذا كانت ستسلم إدارة القطاع إلى سلطة رام الله، وستسلم إدارة المعابر، وستتنازل عن مختلف الإدارات الأخرى، فماذا سيبقى لها من تمكن؟ وعلى ماذا ستستند في ثباتها في خندق المواجهة مع الاحتلال؟ هل تستطيع بعد ذلك كله أن تظل محافظة على سلاحها؟ يصر بعض قادة حماس أن سلاح المقاومة ليس مطروحاً على طاولة التفاوض، بينما يصر بعض قادة فتح أنه لابد أن تشمله التنازلات لأنه لا يعقل أن يبقى سلاح خارج إطار السلطة الرسمية. ولا يتصور أن الإسرائيليين والأمريكان، الذين يقال إنهم يباركون الخطوات الأخيرة، سيقبلون باستمرار حماس مطلقة اليدين! وهو أمر لا يقبل به المصريون أساساً.

وثانياً، تم مؤخراً انتخاب قيادة جديدة لحركة حماس على مستوى قطاع غزة وعلى المستوى العام، وكلا القيادتين تتركزان حالياً داخل القطاع، مما يكرس الأولوية التي تحظى بها غزة في هموم الحركة وصناعة قرارها. ومن إيجابيات ذلك للوهلة الأولى أن القرار صار يتخذ سريعاً، دون إعاقة بسبب الآليات القديمة التي كانت تعتمد درجة عالية – ربما مبالغ فيها في بعض الأوقات وبعض الحالات – من الشورى. وقد مكن الوضع الجديد قيادة الحركة في القطاع من الدفع قدماً بالأمور في تسارع غير معهود. ولا أدل على ذلك من التفاهمات التي أبرمت مع محمد دحلان في القاهرة دون الرجوع إلى أحد من قيادات الحركة في الخارج.

وثالثاً، لا يخفى على مراقب للشأن الفلسطيني أن مقدرات حركة حماس قد ضعفت، وبات داعموها يجدون صعوبة بالغة في تقديم يد العون إليها داخل القطاع المحاصر، وذلك بعد نجاح الثورة المضادة في إحباط ثورات الربيع العربي وفي الانقلاب على أول نظام ديمقراطي واعد شهدته مصر في تاريخها المعاصر. ولا يمكن في هذا الصدد إغفال الخلاف الذي نشب بين حماس مع إيران حول الموقف من الثورة في سوريا وما نجم عنه من وقف أو تقليص شديد للدعم الذي كانت إيران تقدمه مالياً وعسكرياً لحركة حماس داخل غزة. ساهمت هذه التطورات المذهلة، والتي لم تكن في الحسبان، في إضعاف حركة حماس في الخارج، فبعد أن كانت المؤسسات المساندة لها على مدى ما يزيد عن ربع قرن تمد الداخل بمختلف أشكال الدعم،

وتساعده على الصمود والاستمرار في النضال والمقاومة، أخذ النشاط في الخارج يشهد تراجعاً تحت وطأة الحصار الذي تفرضه كثير من أنظمة الدول العربية وبسبب انتقال قيادة الحركة إلى داخل القطاع.

ورابعاً، ترى قيادة حماس الجديدة، التي تتخذ من قطاع غزة المحاصر مقراً لها، ضرورة تجاوز أحداث يونيو من عام 2007 وما تمخض عنها من مآسي بأي ثمن، وترى أن إصلاح ذات البين داخل مجتمع القطاع مقدم على كل أمر آخر، وهي قضية تجد قبولاً ومباركة لدى شريحة عريضة من الناس الذين يرغبون في طي تلك الصفحة السوداء من تاريخ القطاع المعاصر. ما من شك في أن ذلك يشكل فرصة سانحة أمام محمد دحلان حتى يبيض صفحته ويعود إلى القطاع في صورة الفارس المنقذ، وخاصة بما يحظى به من دعم إماراتي ومصري مالياً وسياسياً وإعلامياً. ولم يعد سراً أنه يلعب من خلال المجموعة الموالية له داخل حركة فتح في القطاع، بمساندة إماراتية ومصرية، دوراً محورياً في إتمام إجراءات المصالحة المجتمعية التي تشتمل على دفع تعويضات تصل إلى خمسين آلف دولار لكل عائلة متضررة بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

وخامساً، باتت مصر تواجه مشكلة أمنية مستعصية في سيناء، وبشكل أساسي في شمالها الذي يحاذي قطاع غزة. وثمة ما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية في مصر وصلت إلى القناعة بوجوب حل مشاكل قطاع غزة، أو على الأقل التخفيف من حدتها، أملاً في أن يساهم ذلك في تهدئة الأوضاع في سيناء. ورغم أن النظام العسكري في مصر لا يثق بحركة حماس بل ويعتبرها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين التي هو في حرب معها، إلا أنه مضطر للتفاهم معها ضمن معادلة جديدة تضمن له تحييدها، وتمهد لعودة الأوضاع في قطاع غزة بالتدريج إلى ما كانت عليه قبل أحداث يونيو (حزيران) 2007.

وسادساً، باتت الأطراف العربية التي تشكل تحالف الثورة المضادة حريصة على إنجاز المصالحة الفلسطينية، فالمصالحة ضمن التصور المتداول من شأنها أن تحجم حركة حماس، وخاصة أنها تكاد تنحصر في إعادة ترتيب الأوضاع داخل قطاع غزة دونما تطرق للأوضاع في الضفة الغربية، حيث تستمر السلطة هناك في التعاون مع سلطات الاحتلال والتنسيق معها أمنياً، مستهدفة عناصر حماس ومن يتعاطف معها بالملاحقة والتنكيل. في نفس الوقت، تساعد المصالحة من وجهة النظر العربية الرسمية على تخطي عقبة كأداء في طريق التطبيع مع الكيان الصهيوني بشكل علني ورسمي، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معه. لا خلاف على أن هذه المنظومة العربية متأهبة للتفاهم مع الصهاينة، بل ولديها رغبة شديدة في إبرام صفقات ومعاهدات مع الكيان الصهيوني. وبينما ترى الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو أن العلاقات مع العرب ينبغي أن تسبق حل النزاع وأن التطبيع مع العرب يمكن أن يساهم فيما بعد

في حل المشكلة مع الفلسطينيين، يستصعب العرب المضي قدماً في التطبيع والتفاهم بشكل علني ورسمي بينما الموضوع الفلسطيني معلق بلا حسم. ونظراً لأن الصهاينة طالما تذرعوا بالانقسام الفلسطيني حتى لا يمضوا قدماً في إنجاز المراحل المتبقية من استحقاقات أوسلو، التي من المفترض نظرياً أن تنهي الصراع تماماً وتطوي كل فصوله، فقد غدت المصالحة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

في المحصلة، يبدو أن حركة حماس في قطاع غزة تجد نفسها مضطرة للسير على خطى حركة النهضة في تونس. ففي ظل الضغوط الهائلة والحصار المستحكم، لا مفر مقابل ضمان البقاء، بشكل من الأشكال، من تقديم تنازلات غير مسبوقة، بل لم تكن تخطر ببال. وفي هذه المرحلة العصيبة تصبح كثير من الأمور نسبية، وما لم يكن مقبولاً ولا مبرراً من قبل يصبح باسم الاجتهاد السياسي خياراً مباركاً.

لم يعد خاف على أحد أن الصفقة التي من المفروض أن تمضي حماس في إبرامها لإنجاز المصالحة الشاملة أطرافها هم نظام السيسي، ومحمد دحلان الذي يعمل لدى محمد بن زايد، ومحمود عباس. وعلى الرغم من أنه يصعب على المرء أن يحسن الظن بأي من هذه الأطراف أو أن يرجو منها خيراً، إلا أن الحصار الخانق ألجأ الكثيرين من أهل قطاع غزة إلى أن يعبروا عن الرغبة في إنجاز المصالحة وإتمام التفاهمات أياً كانت الشروط ومهما كان الثمن، ولا أظنهم يلامون على ذلك بعدما لاقوه من عنت.

لا يستبعد بتاتاً أننا مقبلون على استحقاق جديد من استحقاقات الثورة المضادة، ألا وهو إطفاء جذوة المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين. فقد بات ذلك مطلباً عربياً رسمياً وعلنياً بعد أن كان مطلباً إسرائيلياً وغربياً. وكما أجهضت أنظمة الاستبداد مشروع التغيير السياسي سيسعى صهاينة العرب المتنفذون فيها إلى إنهاء مشروع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني، وسيعملون بكل ما أوتوا من قوة ومال لأن تصبح حركات المقاومة، ومنها حماس، جزءاً من التاريخ، كما حصل مع أسلاف لها من قبل.

ولكن، حتى لو تحقق لهم ذلك، فلن يطول بهم المقام. إذ لا مفر من أن تنتفض الأمة مجدداً، وينطلق مشروع تحرير جديد. عاجلاً أم آجلاً، سيحصل ذلك لا محالة، فتلك سنة الله في التغيير.

لماذا نَتردّد في المُشاركة بمَهرجان فَرح المُصالحة في غزّة؟ هل نَشهد تمهيدًا لـ"الصّفقة الكُبرى"؟ وما هي مَلامِحُها؟ وكيف خَرجت مصر الفائز الأكبر بإبعادها خَصميها القَطري والتّركي؟ وكيف سَيتم التّعاطي مع أخطر مَلفّين: الأمن والصّواريخ؟ فَتّش عن دحلان؟

عبد الباري عطوان رأي اليوم 3\10\2017

لم يُفاجئنا مَهرجان الفَرح الذي شَهِده قطاع غزّة اليوم (الإثنين) تيمّنًا بوصول الدكتور رامي الحمد الله "رئيس الوزراء" الفِلسطيني، على رأس وَفدٍ يَضم حوالي 200 شخص بعضهم وزراء وضُبّاط أمن وكِبار المَسؤولين، لتسلّم "الحُكم" من حركة "حماس" التي كانت خَصمًا لدودًا قبل بِضعة أيّامٍ فقط، فأيّام الفَرح نادرةٌ في هذا القِطاع المُحاصر الذي تُؤكّد مُنظّماتٍ دوليّة أنه لن يكون قابلاً للمَعيشة في غُضون خَمس سنوات.

السّؤال المَطروح في الأوساط الفِلسطينيّة هذهِ الأيام هو عمّا إذا كانت هذهِ المُصالحة حقيقيّة، أم أنّها مُجرّد "مسرحيّة" تُعيد التّذكير بسابقاتها عام 2011 في القاهرة، ولم تُعمّر إلا لبِضعة أسابيع.

نَعتقد أن الأمر مُختلفٌ هذهِ المرّة، لعدّة أسبابٍ نُوجزها في النّقاط التالية:

أولاً: الطّرفان يَعيشان حالةَ تأزّمٍ، فحركة "حماس" لم تَعد قادرةً على توفير لُقمة العَيش لأكثر من مليوني فلسطيني، مُحاصرين في مساحة لا تزيد من 150 ميلاً مُربّعًا، بدون ماء وكهرباء، أو أيّ مصادر للدّخل، وبطالة تزيد عن 80 بالمئة في أوساط الشّباب، أمّا السّلطة في رام الله فباتت مَعزولةً ومَكروهةً من غالبيّة الشّعب الفِلسطيني لفَشل خيارها التّفاوضي، وتَراجع أهميتها عربيًّا ودوليًّا إلى الحُدود الدّنيا، واستفحال الفساد في صُفوف نُخبتها.

ثانيًا: انتخبت كوادر حركة "حماس" قيادةً جديدةً لمكتبها السياسي وللقطاع، تتميّز مُعظمها بالاستقامة، والتقشّف، والاحترام الجماهيري، ونحن نتحدّث هُنا عن السيد إسماعيل هنية الذي ما زال يُقيم في بيتٍ مُتواضع في مُخيّم اللاجئين، والسيد يحيى السنوار الذي قضى في السجن الإسرائيلي 24 عامًا، وكان من أبرز مُؤسّسي الحَركة وجَناحها العَسكري، وكانت أبرز مَهامه بعد تولّيه القيادة الإطاحة بالقِطط السّمان في الحَركة، واجتثاث الفساد والفاسدين.

ثالثًا: إشراف القيادة المِصريّة الجديدة على الجَولة الحاليّة من المُصالحة، وخَطوات تنفيذها بجديّةٍ غير مَسبوقةٍ، والتّهديد بفَرض عُقوباتٍ على أيّ طرفٍ يُحاول اختراقها، ووصل وَفد أمني ودبلوماسي مِصري إلى غزّة يَضم السيد عادل خيرت السفير المِصري في تل أبيب.

رابعًا: رَفع إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا "الفيتو" عن إتمام هذه المُصالحة، وإلا لما سَمحت الأولى، أي إسرائيل، للوَفد الفتحاوي بالوصول إلى غزّة.

خامسًا: تصاعد الحديث عن "صفقةٍ كُبرى" تَعكف إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب على طَبخها حاليًّا كتسويةٍ مُؤقّتةٍ ربّما تتحوّل إلى نهائيّة، ويُقال أنها تتضمّن تنازلاتٍ من الجانبين، ومن شُروط هذهِ الصّفقة وجود قيادة فلسطينيّة مُوحّدة للضفّة والقِطاع.

سادسًا: وعود أمريكيّة وأوروبيّة مُغرية بفَتح ميناء في قطاع غزّة، وخَط سكك حديد يَربط القِطاع بالضفّة الغربيّة، وفَتح مَعبر رفح طِوال العام، وضَخ مليارات الدولارات لإعادة الإعمار، وتَحريك العَجلة الاقتصاديّة الصّدئة، أي "سلام اقتصادي"، وبمَعنى آخر "رَشوة".

***

من تَحدّثنا مَعهم في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، أكّدوا لنا أن الحَذر مَطلوبٌ، لأن هُناك قضايا صَعبة قد تَطرأ في مَرحلة "اليوم التّالي"، أي بعد أن يَهدأ غُبار الاحتفالات، ويَتم البِدء في القضايا السياسيّة والتنفيذيّة المُعقّدة، ولكنّهم أجمعوا، أو مُعظمهم، على أن الإرادة قويّة هذهِ المرّة بالالتزام، لانعدام الخيارات الأُخرى للطّرفين، وتفاقم الضّغوط العربيّة والدوليّة عليهما.

نُقطة التحوّل الرئيسيّة، مِثلما قال لنا هؤلاء، وجود قائد قوي لحركة حماس في قطاع غزّة (السنوار) قاد انقلابًا على مُستوى القمّة والقاع معًا، ووضع توفير لُقمة عيش كريمة لأبناء القطاع قمّة أولوياته، وكانت أول خُطوة لقيادة حماس الجديدة نقل دائرة صُنع القرار إلى الداخل، ولَعب ورقة التفاهم مع النائب محمد دحلان بدهاءٍ شديد، واستخدامها ورقة ضغط مُضادّة لعُقوبات الرئيس عباس التي تمثّلت في خَفض الرّواتب، وإحالة 6000 مُوظّف إلى التّقاعد المُبكّر، وعَدم تسديد نَفقات ثمن وقود محطّة الكهرباء اليتيمة في قطاع غزّة، وجاءت النتائج مُذهلة.

القيادة المِصريّة هي الفائز الأكبر من هذهِ المُصالحة، لأنها ضَمِنت تعاون حركة "حماس" أمنيًّا معها في سيناء، وإغلاق كل المعابر غير الشرعيّة، وإبعادها عن ألد خُصومها الإقليميين، أي قطر وتركيا، وجرّها إلى أرضيّة العمليّة السياسيّة بشكلٍ أو بآخر، واستثثارها بورقة القضيّة الفِلسطينيّة دون شريك.

هُناك ثلاث قضايا شائكة سيكون إيجاد حُلول أو "تفاهماتٍ" حَولها شَرطًا أساسيًّا لنَجاح هذهِ المُصالحة، وإعطاء ثِمارها:

مَلف الأمن: الذي سَيكون أكثر الملفّات تعقيدًا، لأنه من الصّعب أن تتنازل عنه حركة "حماس"، كما أن أبناء القطاع، أو مُعظمهم، لا يُريدونها أن تفعل ذلك، لأنه أبرز إنجازاتها على مَدى السّنوات العَشر الماضية من حُكمها، فقد قَضت على العِصابات، والفَوضى العشائريّة القبليّة، وفَرضت القانون، وهو ما فَشلت فيه السلطة الفلسطينيّة قَبلها.

مَلف سلاح المُقاومة: لا نَعتقد أن حركة "حماس" ستتنازل مُطلقًا عن ترسانتها العسكريّة من صواريخ ومِدفعيّة وطائرات بدون طيّار وغيرها، لأنها ستَفقد صِفتها، وربّما وجودها كحَركةٍ مُقاومة، ونتوقّع أن يتم تأجيل البحث في هذا المَلف إلى المَرحلة الأخيرة من المُفاوضات.

ملف المُرتّبات: هناك أكثر من 40 ألف مُوظّف يُدرجون حاليًّا على قوائم الرّواتب لإدارة "حماس"، وهؤلاء تحمّلوا تصريف الأمور في القطاع بعد أن سَحبت السّلطة جميع مُوظّفيها من الإدارات الخَدماتيّة، ودَفعت رواتبهم كاملةً شريطةَ أن لا يُمارسوا أيّ عملٍ في الإدارة الحَمساويّة أو خارجها، ممّا أدّى إلى خَلق جيشٍ جرّار تعداده أكثر من ستين ألفًا من العاطلين عن العَمل بأُجورٍ مُرتفعةً، حماس ستُطالب قَطعًا بضَم هؤلاء إلى كوادر السّلطة وعَدم القَذف بهم إلى مُستنقع البطالة.

***

القضيّة الفِلسطينيّة تَعود إلى دائرة الاهتمام مُجدّدًا، وعَبر البوابة المِصريّة تحديدًا، ولكن ما يُثير القَلق هو عَدم مَعرفة الأهداف المَخفيّة التي أمّنت هذه المُصالحة، وطبيعة "الصّفقة الكُبرى" المُتوقّعة، ولا بُد أن الرئيس المِصري عبد الفتاح السيسي الذي التقى بالرئيس ترامب على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، وعرّاب هذهِ المُصالحة، يَعلم ببعض التّفاصيل، إن لم يَكن كلها.

هُناك حديثٌ عن حَل مُؤقّت يتحوّل إلى دائمٍ، ويَرتكز على بقاء المُستوطنات، وتأجيل البَحث في قضيتي القدس وحَق العَودة، إلى مَرحلةٍ لاحقة، وإقامة "شِبة دولة" أو "دولة مُؤقّتة" تتحوّل إلى دائمةٍ أيضًا تُمهّد لمُصالحة عربيّة إسرائيليّة أشمل، وتطبيعٍ كاملٍ للعلاقات، وربّما تَنضم إسرائيل رسميًّا إلى جامعة الدّول العربيّة، ومِحور "الاعتدال العربي" الذي سيتأسّس لمُواجهة "الخَطر" الإيراني.

نَضع أيدينا على قُلوبنا تَحسّبًا، نحن الذين لُدغنا من هذا الجُحر أكثر من مرّة، ولهذا لا نُريد الإغراق في التّفاؤل، والحُكم على الأشياء من ظَواهرها، ونَتسرّع بالانضمام إلى مَهرجانات الفَرح السّابقة لأوانها، ونُفضّل التمسّك بأقصى درجات الحَذر، فالأمور بخواتمها، وما عَلينا إلا الانتظار والصّبر.

المصالحة الفلسطينية.. انتصار فكرة الدولة؟

أحمد جميل عزم الغد الاردنية 3\10\2017

يمكن تحليل عدّة أسباب أدت لتقدم مسار المصالحة الفلسطينية إلى الأمام، وما حدث في الستة أشهر الأخيرة فيه دروس مهمة في عملية حل الصراعات، والتأزيم لأجل الحل، ولكن الدروس الأهم تتطابق مع ما استقر في علم السياسة بشأن أولوية الدولة، على أي عامل خارجي، وأهميتها كضمان للحياة والأمن. والواقع أيضاً أنّ أهم الثَغرات والمخاوف الموجودة تتعلق أيضاً بمدى إيمان الأطراف المختلفة بالدولة، بديلا من الفصيل، وللمصلحة الشخصية، دون أن يلغي هذا أنّ الدولة غير قائمة، والاحتلال مستمر.

فكرة أولوية الدولة فكرة مستقرة في علم السياسة والعلاقات الدولية، والاجتماع الإنساني، وأنّه دون جهة عليا معترف بها، تتجه المجتمعات للفشل والصراع. ولكن كثيراً ما يحدث انقسام على من يملك الدولة، ويحدث انقسام داخل الدولة.

أهم فكرة في الدولة، هي وحدانية السلطة التي تمتلك حق استخدام القوة، وتنظيم السوق والتجارة، والخدمات، حتى لو قررت الدولة جعل القطاع الخاص مسؤولا عن جزء من ذلك. ومن يحاول السيطرة على الدولة، معتقداً ربما بأنّه لسبب تاريخي أو ديني أو فكري أو سياسي هو الأحق بذلك، فإنّه في الغالب الأعم يلجأ لتشكيل أجهزة أمنية وخدماتية واقتصادية موازية، ويتطلع لدعم خارجي.

ما حدث في غزة أنّ الطرفين، "فتح" و"حماس" لم يتقبلا فكرة العمل معاً، ثم حدث انقسام 2007.

منذ 2007 حتى ربيع 2017، كانت "إدارة الصراع" هي السلوك السائد، أي عدم محاولة حسم الصراع سلباً أو إيجاباً تماماً، والمراهنة على حل يأتي وحده لاحقاً. وكان المَعْلم الأبرز لذلك، إبقاء الحكومات التي كلّفها الرئيس الفلسطيني بعد الانقسام على مد غزة بجزء من احتياجاته، أي القيام بجزء من مهام الدولة. وذلك لاعتبارات ربما منها تقليص معاناة الشعب هناك، وتأكيد قيام الحكومة بمهامها، ومنها أيضاً أن لا تكون "حماس" المصدر الوحيد للأمن، والخدمات، والوظائف، فتسيطر على كل شيء. فكان الاستمرار ببعض الوظائف، جزءا من استمرار النفوذ السياسي، الذي قد يترجم أيضاً بخلق حالة تمرد أو رفض في القطاع. وفي البداية كانت "حماس" تتردد وتتحفظ على السماح باستلام الأموال من الضفة وتريد التحكم بها. مع الوقت اتضح أنّه لا يمكن الاستغناء عن الموارد الآتية من خارج القطاع. وبالتالي تم السمّاح مثلا لمحمد دحلان، القيادي السابق والخصم اللدود لحماس، بالبدء بالنشاط في القطاع، منذ ما لا يقل عن خمسة أعوام (2012)، وبلجان عمل مشتركة مع "حماس". واتضح بالمقابل أن أي رهان على انهيار أو

تمرد في القطاع غير ممكن، وحتى أنّ موقفا حادا تماماً وإلى النهاية من قبل مصر ودول عربية أخرى، وحتى إسرائيل، ضد "حماس" غير ممكن.

ما حدث هذا العام تأزيم سرّع الحلحلة، بحدوث أمور أولها، تأسيس اللجنة الإدارية لتكون حكومة في غزة، وإخراج التفاهمات مع دحلان للعلن برعاية مصرية، واتضاح أنّ إسرائيل لا تريد انهيار "حماس" في غزة، على أن تبقى محاصرة وضعيفة سياسياً واقتصاديّاً، مع هدنة عسكرية، ومع تحيّن أي فرص لضربها عسكريّاً. وهذا استفز الرئيس الفلسطيني ليقرر الذهاب إلى إنهاء تدريجي متسارع لتقديم أي شيء للقطاع طالما كانت "حماس" تسيطر، أي إنهاء الدولة هناك؛ أي الحصول على حل كامل وإلا فلا. واتضح لرئيس حركة "حماس" الجديد في غزة، يحيى السنوار، أن لا دحلان، ولا مصر، ولا أي ترتيب سيعوض ما كانت تقدمه السلطة، وأن الجهات الإقليمية لن تتخطى تماماً منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة، ورئاستهما. كما أنّه يقول علناً على الأقل، إنّه تم إدراك أنّ عدم المصالحة، يمنع بلورة مشروع وطني. ومن هنا بدأت "حماس" تقدم "التنازلات" وصولاً لمصالحة تنهي المعاناة في غزة، وتسمح بالدخول للقيادة الفلسطينية، (المنظمة والسلطة).

سيبقى داخل "حماس" وداخل "فتح" من لا يريد المصالحة، لأسباب منها الشخصية وعدم الثقة والقبول للآخر. وأحد أصعب الملفات قبول الأطراف المختلفة بطريقة تضمن وحدانية السلطة والسلاح، أو تنسّق بينها بشكل فعلي، أي سيبقى من يرفض الفكرة الأساسية للدولة، القائمة على المركزية السلطوية والتعددية السياسية.

لكن إذا تحققت هذه المصالحة يمكن فعلاً الانتقال للتفكير بتجديد المشروع الوطني ضد الاحتلال.

الحمد الله: سنعمل على حل قضية الموظفين في إطار اتفاق القاهرة

غزة – صفا 3\10\2017

قال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله إن حكومته ستعمل على حل قضية الموظفين في إطار اتفاق القاهرة ومن خلال اللجان الإدارية القانونية، وكافة القضايا "بالتوافق والشراكة".

وأضاف الحمد الله في مستهل جلسة الحكومة التي عقدها اليوم في مقر مجلس الوزراء (بيت الرئيس محمود عباس) غرب مدينة غزة أن الجميع اليوم أمام لحظة تاريخية مهمة للسمو فيها على الجراح، وبلوغ المصلحة الوطنية العليا، بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني.

وتابع "بالوحدة والشراكة نعطي قضيتنا الفلسطينية القوة، ونأمل أن تتوافر جميع الظروف لتمكين حكومة الوفاق الوطني بالمضمون لا بالشكل وبالحقيقة لا بالقول"، مشيرا إلى أن أبناء غزة تحملوا ويلات الحروب وعاصروا الانقسام.

وقال الحمد الله: "تحملنا الإنفاق على غزة في كافة المجالات وعملنا على تحمل نفقات الصحة والتعليم والرواتب، وتم إصلاح نحو 63% من العدد الكلي للمنازل التي تأثرت جزئيًا، مضيفا "نعود إلى غزة لإعادة الوحدة وتسلم العمل بالتوافق والشراكة مع الفصائل الفلسطينية".

وبين أن تحقيق المصالحة يحفز الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها، منبها إلى أنه يدرك أن إعادة المؤسسات الوطنية في غزة يحتاج إلى جهود مضنية والكثير من الصبر، ومؤكدا "جاهزون لتولي صلاحياتنا كاملة بشكل فعلي وشامل دون أي اجتزاء أو انتقاص".

وثمن عالياً الدور المصري، وحيا كافة المبادرات والجهود الشعبية التي دعمت المصالحة، داعيا لرص الصفوف والابتعاد عن أي حسابات حزبية أو ضيقة، وشدد "لن نقبل زج قضيتنا في أي خلافات عربيه أو دولية.

كما دعا الحمد الله الشركات الخاصة والمستثمرين للعمل في غزة.

ووصل الحمد الله أمس إلى غزة برفقة كافة وزراء حكومته ووفد كبير من المسؤولين، للمباشرة بتسلم المهام في قطاع غزة.

البيت الأبيض : " اي اتفاق لن يتم و لا مكان لحماس قبل .. ؟!

واشنطن / وكالات / سما 3\10\2017

قال مسؤول امريكي في ادارة ترامب ان واشنطن تؤكد ان اي اتفاق لن يتم الا بموافقة حماس على شروط اللجنة الرباعية الثلاثة وهي الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات والتعهدات السابقة للسلطة ونبذ العنف والارهاب.

واضاف المسؤول لموقع "واللا" العبري ان الولايات المتحدة اكدت خلال الاسابيع الاخيرة تأييدها لتسلم السلطة ادارة قطاع غزة للتخفيف من الوضع الانساني الصعب لسكان غزة وفي نفس الوقت قال ان حماس لن تكون جزءا من حكومة السلطة مالم تعترف بإسرائيل.

أمريكا ترحب بجهود المصالحة الفلسطينية

بيت لحم- معا- 3\10\2017

رحب مبعوث الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط "جيسون غرينبلات" بجهود المصالحة الفلسطينية، ولكنه حدد سقف توقعات الادارة الامريكية.

وأورد الإعلام العبري أن المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الاوسط، قال يوم الاثنين إن الجهود المبذولة للتوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس في غزة جديرة بالملاحظة.

وقال: "حكومة السلطة الفلسطينية زارت غزة اليوم لعقد اجتماع مشترك مع الإدارة الفعلية للقطاع والتي في يد حماس وترحب الولايات المتحدة بالجهود الرامية إلى خلق وضع تتحمل فيه السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن قطاع غزة كما طالبت بذلك اللجنة الرباعية".

وأشار "غرينبلات" إلى أن أي حكومة فلسطينية ستنشأ "يجب أن تلتزم بشكل لا لبس فيه باللاعنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقيات والالتزامات السابقة بين الطرفين والدخول في مفاوضات من أجل السلام".

كيف علق دحلان على عودة حكومة الوفاق إلى غزة؟

غزة- عربي21- أحمد صقر 3\10\2017

علق القيادي المفصول من فتح، النائب محمد دحلان، على عودة حكومة الوفاق لقطاع غزة.

وقال دحلان إن عودة حكومة الوفاق إلى غزة "خطوة أولى" في الاتجاه الصحيح.

وقال في منشور له على صفحته على "فيسبوك": "إنه يوم سعيد، وبداية جيدة، وهي بداية تجدد آمال شعبنا بإنهاء كارثة الانقسام، التي خيمت على حياته وقضيته الوطنية لعقد كامل من الزمان"، مشيدا بما بذلته "كل القوى الخيرة والحريصة على مستقبل ومصالح فلسطين، وعلى رأسهم جميعا الشقيقة مصر".

وأضاف دحلان: "لكنه أيضا ليس يوما للتفاؤل أو التشاؤم أو حتى النبش في نوايا الآخرين"، مؤكدا أنه "يوم لبداية عمل شاق من أجل إنجاز الوحدة، سبيلا وحيدا لتحقيق أهدافنا الوطنية، وتجديد شرعية مؤسساتنا الوطنية وأطرنا القيادية، عبر عملية انتخابية ديمقراطية نزيهة".

وأوضح النائب في المجلس التشريعي، أن هذه الخطوة تتطلب العمل من أجل "إنقاذ غزة وأهلها من أسوأ سنوات الحصار والحرمان والعقاب الممنهج، لا لذنب ارتكبوه، سوى أنهم ولدوا وعاشوا في قطاعنا الحبيب".

وتابع: "وتلك هي الأهداف العليا التي سعينا إليها دوما، ونسعى إليها اليوم، خاصة بعد ما أنجزناه من تفاهمات مع الإخوة قيادة حركة حماس"، موضحا أن "هناك اليوم سعيا مشتركا لمعالجة الآثار المجتمعية للانقسام، عبر برنامج المصالحات المجتمعية، وتقديم كل أشكال الدعم الممكن لمختلف قطاعات شعبنا قدر المستطاع".

وأكد دحلان، أننا "اليوم بدأنا الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح من رحلة الأميال"، منوها بأن "دروب الوحدة الوطنية ستكون مليئة بالعقبات والتباينات ورغبات أصحاب الأجندات والمصالح الخارجية والداخلية"، مضيفا: "ولكن علينا أن نتوكل على الله، وعلى قوة وحرص شعبنا، لنمضي معا نحو أفق المستقبل، وألّا نسمح بإضاعة أو إضعاف هذه الفرصة؛ لأن الثمن سيكون مكلفا للغاية"، وفق قوله.

ووصل ظهر أمس وفد حكومة الوفاق الفلسطينية برئاسة رامي الحمدلله إلى قطاع غزة، وسط استقبال فصائلي وشعبي لافت، ومن المقرر أن تعقد الحكومة جلستها الأسبوعية اليوم في غزة؛ تمهيدا لبدء تسلم مهامها ومسؤوليتها لإدارة القطاع المحاصر للعام الحادي عشر على التوالي.

وتسود علاقة "عداء" كبيرة بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وبين القيادي دحلان، الذي يقيم حاليا في الإمارات، حيث ترددت أنباء غير رسمية عن عزم السلطة طلب إلقاء القبض على دحلان عبر الإنتربول الدولي، بعد قبول فلسطين عضوا فيها.

فرصة المصالحة وحقيقة رفع الفيتو عنها

هاني المصري مسارات 3\10\2017

الآن، بعد حل اللجنة الإدارية، والتصريحات والأجواء الإيجابية من طرفي الانقسام، خصوصًا من قيادات "حماس" بشكل عام، ويحيى السنوار بشكل خاص، وبعد استلام الحكومة للوزارات في قطاع غزة، والأنباء عن صدور قرار في أي لحظة بإلغاء الإجراءات العقابية، ومع عودة الرعاية المصرية النشطة لملف المصالحة، وسط دعم عربي وإقليمي ودولي غير مسبوق ... نستطيع القول إن فرصة النجاح في إنجاز المصالحة أكبر من سابقاتها، مع عدم التقليل من العقبات والعراقيل التي تقف أمامها، والتي يمكن أن تنفجر في أي لحظة إذا لم تتوفر القناعة والإرادة والمصلحة لدى الفلسطينيين في استكمالها باتجاه تحقيق وحدة وطنية حقيقية بغض النظر عن كل المعيقات.

إن هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التطور، ويمكن أن تؤدي إلى تواصله، تبدأ بوصول المأزق الفلسطيني العام ولدى طرفي الانقسام إلى حد ينذر بالانهيار والانفجار، سواء للسلطة في الضفة الغربية التي تترنح تحت تعنت الاحتلال وضرباته وإمعانه في تحويلها إلى سلطة بلا سلطة، ومضيه بصورة غير مسبوقة في تنفيذ خطة إقامة "إسرائيل الكبرى"، أو في قطاع غزة الواقع تحت الحصار وتفاقم أزمته المعيشية إلى حد أن الانفجار بات قاب قوسين أو أدنى.

والسبب الثاني الذي يدفع نحو إنجاز المصالحة أن قيادة "حماس" الجديدة، وخصوصًا السنوار، أدركت أن الظروف تغيرت بشكل جوهري، ما يقتضي تغيّر "حماس" إذا أرادت أن تبقى لاعبًا مهما. فقد راهنت الحركة على الربيع العربي الذي تحوّل إلى "ربيع إسلامي"، إذ صعدت جماعة الإخوان المسلمين واعتلت سدة الحكم كليًا أو جزئيًا في عدد من البلدان العربية، أهمها مصر، واقتربت من الحكم في دول عربية أخرى، وسط تشجيع من إدارة باراك أوباما التي راهنت على "الإسلام المعتدل" لـ"إصلاح" البلدان العربية في مواجهة الإرهاب و"الإسلام المتطرّف"، وتحوّل الربيع إلى خريف، وتساقطت أوراقه بسقوط حكم الإخوان في مصر.

ومع مجيء إدارة دونالد ترامب التي تعتمد مقاربة أخرى تقوم على محاربة الإسلام السياسي، بما فيه الإخوان المسلمين، ودعم الأنظمة التقليدية؛ وجدت "حماس" نفسها في وضع صعب، وتحاول أن تعيد تحالفها مع إيران وسوريا وحزب الله، مع إدراكها المتزايد أن عودة المياه إلى مجاريها مع هذا المحور لا يرفع الحصار، ولن يمنع الانهيار والانفجار، خصوصًا بعد إجراءات الرئيس محمود عباس العقابية، فأقدمت على خطوة دراماتيكية بدأت بإقرار وثيقتها السياسية، وإقامة مسافة بينها وبين الإخوان المسلمين،

والتوجه إلى مصر بمقاربة جديدة أحدثت اختراقًا في علاقاتها مع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، من خلال استجابتها للمطالب الأمنية المصرية التي ترددت أو راوغت في الماضي بالاستجابة لبعضها.

وهذا التطور في العلاقة مع مصر رافقه عقد تفاهمات مع تيار محمد دحلان، العدو اللدود لها، والانفتاح من خلاله على الإمارات، التي تشكل رأس حربة الهجوم على الإسلام السياسي الذي تنتمي إليه "حماس".

ربما اعتقدت "حماس" أن انفتاحها على دحلان يغنيها عن دفع استحقاقات المصالحة مع السلطة، كما يظهر في التفاهمات التي عقدتها معه، وتضمنت تفعيل المجلس التشريعي من دون نواب "فتح"، وتوسيع اللجنة الإدارية، وعقد مؤتمر وطني يمهد عمليًا لنزع الشرعية عن زعامة عباس، لتدرك بسرعة بأن مصر بوابة لعودة غزة للسلطة وليست بديلًا عنها كما أوحت الخلافات المصرية مع الرئيس عباس.

لعل ما سبق يفسر التحولات المتسارعة لدى "حماس" التي أغضبت حليفتيها قطر وتركيا، وبعض قياداتها وأعضائها وجمهورها الذين لم يواكبوا استدارتها وتحوّلاتها المتسارعة. فقد أدركت "حماس" استجابة لغريزة البقاء أن الوثيقة السياسية الجديدة لم تكف، وأن عليها إما التنازل عن السلطة في غزة كليًا أو جزئيًا إذا أرادت أن تبقى لاعبًا مهمًا، وحتى تقبل إقليميًا ودوليًا وإسرائيليًا، أو أن تقبل شروط الرباعية الدولية التي وحدها ستفتح لها أبواب البقاء في السلطة، وأبواب واشنطن وتل أبيب والعديد من العواصم الأوروبية والعربية.

يبدو أن "حماس" (أو اتجاه قوي فيها) اختارت أن تغادر السلطة، أو على الأقل أن تخفف تواجدها فيها، وما يعنيه ذلك من إلقاء مسؤولية القطاع على السلطة، في محاولة لحماية وجودها ودورها وسلاح المقاومة، ولم تصل إلى حد قبول شروط الرباعية، مع أن عليها الإدراك أنها لا يمكن أن تجمع ما بين تمسكها بسلاح المقاومة والعمل من أجل إحياء القضية الفلسطينية ومعارضة المخططات الرامية إلى تصفيتها في ظل إعادة السيطرة لسلطة ملتزمة بالتزامات تجعل من الصعب جدًا تحقيق هذا المعادلة، مما يجعل ابتعاد "حماس" عن السلطة مع احتفاظها بسلاح المقاومة مجرد مرحلة أولى ستتلوها مراحل أخرى ستضع سلاح المقاومة على طاولة البحث. طبعًا، "حماس" تراهن على كسب الوقت وحصول متغيرات تمكنها من الإفلات.

ثالث سبب لحدوث التطورات في ملف المصالحة أن المنطقة دخلت في مرحلة جديدة، ووصلت بعض الحروب والأزمات إلى فصلها الختامي، خصوصًا في سوريا، واحتمال اندلاع حروب جديدة على خلفية الخشية العراقية الإيرانية التركية من إقامة دولة كردية، واحتمال توسعها لتضم الأكراد المنتشرين في دول المنطقة، وتصاعد الخلاف بين المحور الإيراني والمحور السعودي، وبين إيران وإسرائيل، الأمر الذي ينذر

بالحرب على خلفية تخوف إسرائيل من ازدياد النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان، ووصوله إلى حدودها بعد انتصار نظام بشار الأسد .هذا العامل يستدعي تبرير الوضع الفلسطيني والسعي لجذب "حماس" بعيدًا عن المحور الإيراني.

هل يعني ما سبق أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد رفعتا الفيتو عن المصالحة؟

عندما قرأت تصريح الصديق موسى أبو مرزوق حول رفع الفيتو الأميركي الإسرائيلي عن المصالحة خفت، لأنه إذا كان الأمر صحيحًا فهذا يعني أن "حماس" دخلت إلى بيت الطاعة، لا سيما أن إسرائيل لم ولن تغيّر إستراتيجية ساعدتها على تحقيق مكاسب كبرى، وهي إستراتيجية فصل الضفة عن غزة، وتشجيع الانقسام الفلسطيني، والعمل على مدّه بالوقود اللازم لاستمراره وتعميقه. ولكن بعدما تمعنت في الأمر وجدته محاولة من أبو مرزوق لإظهار أن واشنطن وتل أبيب هما اللتان تغيرتا وليس "حماس"، وهذا غير صحيح على الإطلاق.

فإسرائيل ليست مهزومة لكي ترفع الفيتو عن المصالحة، وإذا رفعته يعني أنها باتت تأمل من المصالحة أكثر مما تأمل من استمرار الانقسام. فهي حاولت أن ترمي قطاع غزة في حضن مصر ولم تنجح تمامًا، وتخشى من انفجار القطاع لأنها ستتحمل المسؤولية كونها الدولة المحتلة المحاصِرة له.

كما أن إسرائيل تعمل على تمكين السلطة من السيطرة على قطاع غزة لعزل "حماس" من دون أوهام عن إمكانية كبيرة للنجاح في ذلك، فهي تتوقع أن يقوم الفلسطينيون بإفشال هذه المحاولة كما أفشلوا المحاولات السابقة، وربما يقتتلوا مجددًا. وإذا تحققت المصالحة بالشروط الأميركية الإسرائيلية فستكون "حماس" بعدها في وضع أصعب، وتحت ضغط أكبر لدفعها لقبول صريح بشروط الرباعية والتخلي عن سلاح المقاومة.

وتأمل إسرائيل أيضًا أن تنقل مركز السلطة من الضفة إلى القطاع تحقيقًا لهدف قديم يقوم على حل القضية الفلسطينية في غزة، الذي يمكن أن يتطور إلى إلحاق المعازل الأهلة بالسكان في الضفة بسلطة غزة، وبما يمكّن إسرائيل لاحقًا من ضم معظم الضفة مع أقل عدد ممكن من أصحابها الأصليين.

تأسيسًا على ما سبق، فإن الإجابة عن سؤال: هل رفع الفيتو الأميركي الإسرائيلي عن المصالحة؟ يمكن أن يكون من خلال قراءة بيان اللجنة الرباعية الذي تضمن أقصى ما وافقت عليه إدارة ترامب، إذ رحب بالجهود، وخاصة المصرية، لأنها ستمكن السلطة الشرعية من السيطرة على قطاع غزة، وحل المشاكل المعيشية التي يعانيها. وما لم يقله بيان الرباعية قاله المبعوث الأميركي جيسون غرينبلات الذي طالب بعزل "حماس" وعودة السلطة إلى القطاع، وربط ذلك بالجهود والمشاريع الرامية إلى تحسين شروط الحياة

الاقتصادية والمعيشية في الضفة ضمن السلام الاقتصادي الممكن حاليًا، تمهيدًا لصفقة القرن الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ما سبق يوضح أننا أولًا لا نزال في مرحلة تجريبية لم يرفع فيها الفيتو الأميركي الإسرائيلي، ولكن تم إعطاء إشارة بأنه يمكن أن يرفع إذا وافقت "حماس" مباشرة (أو عبر تشكيل حزب سياسي يقوم بالمهمة بدلًا منها) على شروط الرباعية الدولية، وإذا لم توافق عليها أن تؤكد التزامها بالهدنة طويلة الأمد وتغادر السلطة، على الأقل جهازها التنفيذي (الحكومة)، ولا تعرقل جهود إحياء المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل تاريخي للقضية الفلسطينية.

وثانيا أن المصالحة التي تحدث حاليًا ليست تلك التي يريدها ويحتاج إليها الشعب الفلسطيني مع أنها تلبي بعض الاحتياجات الفلسطينية، لا سيما تخفيف الحصار عن قطاع غزة وتوحيد مؤسسات السلطة، مما يفرض على كل الوطنيين والحريصين والغيورين على القضية الوطنية ومصالح الشعب الفلسطيني للضغط لكي تكون المصالحة مقدمة لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم الجميع. وحدة قادرة على تغيير شكل السلطة ووظائفها لتمثل الجميع وتحفظ حقوق الإنسان وحرياته، وتوفر الظروف للتقدم على طريق تحقيق حقوق وأهداف الشعب الفلسطيني بالعودة والحريّة والاستقلال والمساواة.

وأخيرًا، ليس صحيحًا أننا لا نملك من أمرنا شيئًا وأن الانقسام والوحدة قراران خارجيان لا نملك سوى الانصياع لهما، بل يمكن التمرد على ما يُحضّر للقضية من مخططات لتصفيتها، عن طريق توفر قناعة وإرادة بأن الوحدة يجب أن تكون في سياق إحياء القضية بوصفها قضية تحرر وطني، وإعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل على أسس وطنية وديمقراطية توافقية ومشاركة سياسية حقيقية بلا غالب أو مغلوب. أما عزل "حماس" أو "فتح" أو غيرهما من القوى الفلسطينية فلا يخدم الوحدة، وإنما يساهم في إبعادها عن التحقق.

تم بحمد الله